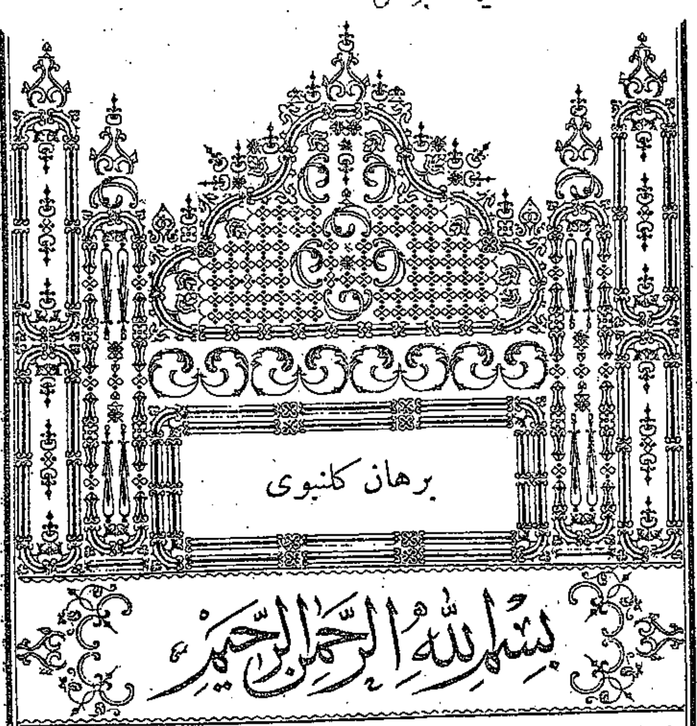
برهان كلنبوى

هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان فى فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم اسماعيل افندى الشهير بكلنبوى * عليه رحمة من ربه الملك القوى *

معارف نظارت جليله سنك ٨٩٠ نومرولى رخصتنامه سيله

درسعادت
(مطبعة عثمانيه)
١٣١٥

١٦ شباط ١٣٠٩



انواع محامد عالية بسطت مقدمة لفتح الابواب * واجناس مدائح تالية ركبت موجهة لذاك الجناب * المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا ارتياب * على ان عمم آلاء جلية غير محصورة فى مداد الكتاب * وخص الانسان بنعماء منتشرة سيما بالمنطق الفصيح فى كل باب * فسبحان من ردت الافكار والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى بدئها فى عجايب عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجيل والانتخاب * محتوية على كليات الاخلاص وافراد الآداب * على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما انه المتوسط بيننا وبين نتائج ام الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ فى طرق الصواب * وبراهين قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء * وواصمة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الجبلاء * وعلى آله واصحابه الذين عرفوا كليات احكامه الخمسة الموصلة الى رب الارباب * وشرحوا اقواله بينات تتمثل لها صور الصواب من وراء

٦م
قوله احكامه

(حجاب)

قوله الامانات

حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض فى الامانات المحمولات *
المشروطه بمداومه الانفصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشرف
الممكنات * فتحوا فى الصراط المستقيم مسوّرات المقاصد والاسباب *
وقدحوا فى جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذبينوا
لوازمها الخفية بمصابيح مقدّمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا فى تحصيل
نظرياتها الموجهة الى ضروريات الدين * فبذهم مسلمات الهدى
متحدّسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب * وشاهدهم المشهورات
من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد اطلقوا
فى رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق * وحلوا فى بوادى
المبادى القريبة والبعيدة على جياد التوفيق * ماطلع على جنان الجنان
طوالع العرفان عن افق الاكتساب * وماسطع اذعان الاذهان بمطالع
ايقان يوجب حسن مآب (وبعد) فلما كان المنطق نطاق الافكار *
وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول يشخص المصداق عن الكذاب
ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجاب * ويهتدى بهداه كل نظار *
كانه علم فى رأسه نار * فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد
القوم خادمهم بالاثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندى
مشتعلا ذكاء * وفى توقد ذهنه الذكى يحكى ذكاء * قابلا للتحلى
بجواهر الانهار الحدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلى زواهر
الانوار القدسية حين اناب * جمعت له ولامثاله موائد عوائد * ونظمت
فى سلك البيان فرائد فوائد * ورتبتها على مقدّمة وخمسة ابواب *
نفعهم الله تعالى فى كل مايسئل ويجاب * وماتوفيق الا بالله الجميل *
وهو حسبي ونعم الوكيل (مقدّمة) وفيها بحثان البحث الاوّل ان العلم
وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة
الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والافتصوّر سواء كان ادراكا لغير
النسبة اوللنسبة الناقصة اوالتامة الانشائية اوالخبرية بدون الاذعان
وكل منهما امابديهيّ او نظريّ مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة للتأدّى الى المجهول فالموصل
الى التصوّر النظرىّ يسمى معرّفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

قوله وهو ملاحظة المعقول

مقدمة وفيها بحثان

البحث الاول فى تعريف العلم

تقسيم العلم الى التصور والتصديق

وكل منهما امابديهى اونظرى

قوله واجزاؤه

الخمس المعلومة بداهة واكتسابا والموصل الى التصديق النظرى يسمى دليلا وحجة واجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ فى كل من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث ايصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فموضوعه المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ فى الافكار * البحث الثانى ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل من فهمه فهم شيء آخر فالشيء الاول يسمى دالا والثانى مدلولا فان كان الدال لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبعية والا فعقلية ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط فى ضمن دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه فى الذهن التزام كدلالة الضرب على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كلزوم احديهما للاخرى * واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه المطابقى فمفرد والا فمركب والمفرد ان لم يستقل فى الدلالة على معناه فاداة والا فان دل بهيئته على احد الازمنة فكلمة والا فاسم والمركب ان صح سكوت المتكلم عليه فتام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب او انشائى ان لم يحتمل والا فناقص وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب فحقيقة او فى لازمه مع جواز ارادته فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة بينه وبين المراد مجاز وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها فمجاز مرسل كاستعمال اليد فى النعمة والجمل الخبرية فى معنى الانشاء وبالعكس والا فاستعارة اما فى المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال الامثال المضروبة فى اشباه معانيها واما فى المفرد المصرح به فى الكلام وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت فى الاسماء الجامدة والمصادر ولو فى ضمن المشتقات كالاسد فى الرجل الشجاع والقتل فى الضرب الشديد او تبعية ان كانت فى المشتقات والحروف كنادى فى معنى ينادى

موضوعه المعلومات وغايته

قوله بحيث ٦٥

البحث الثانى فى الدلالة

قوله كدلالة ٦٥

قوله بخلاف ٥٧

تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب

تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز والكناية

قوله وكل ٥٧

قوله او فى لازمه ٥٧

قوله مجاز ٥٩

قوله كاستعمال ٥٩

(والقاتل)

والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال احد المصدرين في الآخر
وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في مطلق
الغاية واما في المفرد المرموز اليه في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى
استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال حيث
شبه الحال بالمتكلم بقرينة اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة
تخييلية * ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد
فمشترك بينهما او في اصطلاحين بان ينقل من احدهما الى الآخر لمناسبة
بينهما فمنقول ينسب الى الناقل من العرف العام او الخاص والا فمختص
وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى
جزئيا حقيقيا اما علما كزيد او غيره كاسماء الاشارات والا فان تفاوت في
افراده باولية او اولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والا فمتواطئا
كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفاوت في العوارض
والاوصاف ولذا اشتهر أن لا تشكيك في الذوات والذاتيات * واعلم
ان المعنى ايضا اما مفرد اومركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب
(الباب الاول في المعاني المفردة * فصل في الكلي والجزئي) اذا علمت شيئا
يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم ومع
قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى
ذاته ان لم يجوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كزيد
المرئي والا فكلي سواء امتنع فرده في الخارج كشريك الباري تعالى واللاشئ
ويسمى كليا فرضيا او امكن ولم يوجد كالعنقاء او وجد واحد فقط مع
امتناع غيره كواجب الوجود او مع امكانه كالشمس او وجد متعدد محصور
كالكواكب السيارة او غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل
الكلي على جزئياته مواطأة وصدقه عليها اما في الواقع ان كانت الجزئيات
موجودة فيه او في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض * ثم الكلي ان
ثبت لافراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول
اول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالحار للنار والبارد للماء او في
كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان
او المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

---

[57] قوله بتبعية
[58] قوله واما في المفرد
تقسيم المفرد الى المشترك والمنقول
[58] قوله ان لا تشكيك
الباب الاول في المعاني المفردة
فصل في الكلي والجزئي
[58] قوله بمجرد النظر
٧٥ شرح
٧٦ شرح
[59] قوله مثل الزوج

والفرد للثلثة وان ثبت لها فى الذهن فقط فهو معقول ثان منه مايبحث عنه فى المنطق كمفهوم الكلى العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعروضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا منقسما الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلى الطبيعى والمنطقى يسمى كليا عقليا منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان جنس فمفهوم الحيوان جنس طبيعى ومفهوم الجنس جنس منطقى ومجموع المفهومين جنس عقلى وهكذا البواقى وكمفهوم القضية والقياس وغيرها من المفهومات المبحوث عنها فى المنطق ومنه مالايبحث عنه فى المنطق بل فى الحكمة والكلام كمفهوم الواجب والممكن والممتنع ولاشئ من هذه الكليات بموجود فى الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعى بناء على انه جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن المشخصات كزيد المركب من الانسان والمشخصات لكنه جزء عقلى لاخارجى فى التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود افراده لاان نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهنى واما الكلى المنطقى والعقلى فكما لاوجود لانفسهما فى الخارج لاوجود لافرادهما فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئى اما مادى ان كان جسما كزيد او جسمانيا كعوارضه المحسوسة واما مجرد كالواجب تعالى عند الكل وكالعقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند الحكماء ولا يرتسم صورة جزئية من الشئ فى الذهن مالم يدرك باحدى الحواس الظاهرة اوبالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا * ثم الكليان ان كان بينهما تصادق فى الواقع بالفعل كليا من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق وكذا نقيضاهما كاللاانسان واللاناطق او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان ونقيضاهما بالعكس كاللاحيوان واللاانسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فمتباينان كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

قوله منه مايبحث ٥٩
تقسيم المعقولات الثانية

قوله كمفهوم الواجب ٥٩
شرح ٧٨

قوله ولذا

شرح ٨٢

قوله عند الكل
قوله عند الحكماء
فى النسب الاربع بين الكليات
نسب اربعة بحسب الصدق والحمل
شرح ٨٢
قوله ان كان
قوله بالفعل
قوله كالانسان والناطق ٦١

وعين الاخص المطلق مع نقيض الاعم و بين نقيضهيما مباينة جزئية
هى اعم من المباينة الكلية كما فى نقيضى المتناقضين كالانسان واللا انسان
ومن العموم من وجه كما فى نقيضى المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما
تصادق ولا تفارق كليان بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه
كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وبين نقيضيهما
مباينة جزئية هى اعم ايضا اذ بين نقيضى مثل الحيوان واللا انسان مباينة
كلية وبين نقيضى مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئى الحقيقى
اخص مطلقا من الكلى الصادق عليه ومباين لسائر الكليات واما
الجزئيان فهما اما متباينان كزيد وعمرو واما متساويان كما اذا اشرنا
الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان
وهذه هى النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب
بحسب الصدق والتحقق باعتبار الازمان والاوضاع لا باعتبار الافراد
بان يقال المفهومان ان كان بينهما اتصال كلى من الجانبين بان يحقق
كل منهما مع الآخر فى جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه
فمتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط فاعم
واخص مطلقا كاضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق
كلى من الجانبين بان لا يحقق شىء منهما مع الآخر فى شىء من الازمان
والاوضاع فمتباينان كليا كطلوع الشمس ووجود الليل والا فاعم واخص
من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هى النسب المعتبرة بين
القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما فى مادة واحدة
كما بين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية
من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو فى مواد
مختلفة كما بين طرفى الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعتبرين
فى نسب الاتفاقيات الخاصة ما هو بحسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيها
الاتصال والافتراق اتفاقا وفى نسب غيرها من الاتفاقيات العامة واللزوميات
والعناديات ما هو اعم منه ومما بحسب الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال
والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاها او احدهما محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

فى النسب الاربع بين الكليات بحسب مفهومى الصدق والحمل التحقق

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

قوله و بين

بين نقيضى كل قسم منها و بين المختلفين كما سبق من غير فرق * واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا اومركبين او مختلفين نسبا اخرى بحسب تجويز العقل بمجرد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما وتسمى نسبا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كليا من الجانبين فمتساويان كالحد التام مع المحدود اومن احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحد الناقص مع المحدود وان تفارقا كليا من الجانبين فمتباينان كليا كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشى (تنبيه) قد يطلق الكلى على الاعم والجزئى على الاخص ويسميان كليا وجزئيا اضافيين فكل جزئى حقيقى جزئى اضافى بدون العكس كما فى كلى اخص من كلى آخر واما النسبة بين الكلى الحقيقى والاضافى فبالعكس لان الكلى الاضافى اخص مطلقا من الحقيقى (فصل فى الذاتى والعرضى) الكلى المحمول على شىء آخر كلى او جزئى ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته فذاتى له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزءها المساوى لها مميزا لها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم مميزا لها فى الجملة كالحساس والنامى اوغير مميز اصلا كالجوهر والحيوان والا فعرضى له سواء كان مساويا لها او اخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة او بالفعل او اعم مميزا لها فى الجملة اوغير مميز اصلا كالشىء جميع ذلك للانسان * ثم الذاتى المشترك بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات فى ذاتى آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت فى الناطق ايضا وكالناطق حيث اشتركت فى الحيوان ايضا والا فمشترك تام كالانسان بالنسبة الى افراده وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده فكل ذاتى مميز للماهية فى الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتى سواه فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتى اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * فاعلم ان مطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

قوله بمجرد

قوله كالحد

فصل فى الذاتى والعرضى

قوله اوغير مميز

قوله كالشىء

قوله بالنسبة

قوله حقيقته

قوله بمعنى

(تمام)

تمام الذاتيّ المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبماهما او بماهم عن زيد وعمرو اومع بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باىّ شئ مايميز الذاتىّ المطلوب بكلمة ماهناك تميزا فى الجملة اماميزه الذاتىّ ان قيده بقيد فى ذاته اوميزه العرضىّ ان قيده بقيد فى عرضه اوالمميز المطلق ان لم يقيده بشئ فالسائل عن زيد وحده اومع عمرو باىّ شئ هو فى ذاته طالب للناطق اوالحساس اوالنامى اوالقابل للابعاد وباىّ شئ فى عرضه طالب لمثل الضاحك اوالماشى والسائل عن زيد وهذا الفرس باىّ شئ هما فى ذاتهما طالب للحساس اوالنامى اوالقابل وباىّ شئ فى عرضهما طالب لمثل المتنفس اوالمتحيز وقس عليه * اعلم ان ذاتىّ الماهية الحقيقية وعرضيها مالم يكن خارجا عنها اوكان خارجا عنها فى الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التميز بينهما واما ذاتىّ الماهية الاعتبارية وعرضيها فيمتاز بمجرّد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التميز بينهما (فصل فى الكليات الخمس) قد سبق ان الكلىّ اما ذاتىّ واما عرضىّ فالذاتىّ ان كان عين الحقيقة المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بماهو عن المتعدّد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقىّ كالانسان والشمس ويعرّف بانه كلىّ مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لابالحقيقة فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدّد من جزئياته لاعن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرّف بانه كلىّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو بحسب الشركة فقط وان لم يكن جزأ اعم كذلك بل جزأ مميزا لها فى الجملة بحيث لايكون محمولا فى جواب ماهو بل فى جواب اىّ شئ هو فى ذاته فهو فصل لها

قوله الذاتىّ ٦٤

فصل فى الكليات الخمس

قوله ان كان ٦٤

قوله فان كان ٦٤

قوله بل جزأ ٦٤

مساويا كان اواعم كالناطق والحساس للانسان ويعرّف بانه كليّ مقول على الشئ في جواب ايّ شئ في ذاته والعرضيّ ان اختص بحقيقة واحدة من الحقائق مميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون محمولا في جواب ايّ شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان اواخص كالضاحك بالقوّة اوبالفعل للانسان والمتنفس للحيوان وتعرّف بانها كلية مختصة بالشئ تقال عليه في جواب ايّ شئ في عرضه وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالمتنفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرّف بانه كليّ يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا * واعلم انه قد تتصادق هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة في مفهوم الملوّن (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزء له كانواع المجرّدات اومركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على النوع الحقيقيّ كما تقدّم والكليّ الاخص منه يسمى صنفا كالروميّ والزنجيّ وقد يطلق على ذاتيّ يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهما كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في النوع الحقيقيّ المركب من الجنس والفصل كالانسان وصدق الحقيقيّ بدون الاضافيّ في النوع الحقيقيّ البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس المندرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركاتها في ذلك الجنس في جواب ماهما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم النامي للحيوان وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع مايشاركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن مشاركاتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للانسان والحيوان والفصل

قوله كالناطق [٦٤]

قوله وان عم [٦٥]

فصل في اقسام الذاتيات

قوله كالحيوان [٦٥]

(ايضا)

ايضا مقوّم للماهية التى كان جزأ منها ومقسم لمافوقها من الاجناس كالحساس مقوّم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامى والجسم والجوهر فكل مقوّم للعالى مقوّم للسافل بدون العكس وكل مقسم للسافل مقسم للعالى بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولا من النوع العالى كالجسم الى النوع الحقيقىّ السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع ومابينهما انواعا متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالى كالجوهر ويسمى جنس الاجناس ومابينهما اجناسا متوسطة فبين الجنس والنوع الاضافىّ عموم من وجه ولايتكرّر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهى الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل فى اقسام العرضيات) كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية فى احد وجوديها الخارجىّ والذهنىّ او فى كليهما فهو عرض لازم لها ويسمى الاوّل لازم الوجود الخارجىّ كالحارّ للنار والثانى لازم الوجود الذهنىّ كالكلىّ للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك بالقوّة اوغير شاملة كالضاحك بالفعل وهى ايضا اما خاصة النوع كما تقدّم واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للجسم وخاصة الجنس عرض عام للذاتىّ الاخص منه وخاصة الذاتىّ الاخص خاصة الذاتىّ الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من العرض العام وهو مايميز الماهية عن بعض ماعداها كالمتحيز للانسان والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدّم خاصة مطلقة * فالعرض العام قسمان مميز للماهية فى الجملة وغير مميز اصلا كالشىء والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والممتنع (تنبيه) اللزوم الخارجىّ هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم فى الخارج تحقيقا كلزوم الحرارة للنار اوتقديرا كلزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع ٦٥

قوله بعينه ٦٦

فصل اقسام العرضيات

قوله الى جنس ٦٦

قوله كالكلىّ ٦٧

قوله كالمالح ٦٧

قوله كالضاحك ٦٧

قوله اما خاصة ٦٧

فى الخارج واللزوم الذهنىّ هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود
الملزوم فى الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعنقاء او تقديرا كلزوم
الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده فى اذهاننا وان لم يمكن
وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما فى لوازم الماهيات
وافتراق الخارجى فى لوازم الوجود الخارجىّ والذهنىّ فى لوازم
الوجود الذهنىّ وكل منهما قديكون بين مفهومين متصادقين وهو
المعتبر فى العرض اللازم وقديكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم
الحرارة للنار اومركبين كلزوم احدى القضيتين للاخرى
والنتيجة للدليل اومختلفين كلزوم المعرّفات لتعريفاتها وعلى التقادير
فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى
الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث وكلزوم النتائج للادلة الغير البينة الانتاج
كالشكل الثانى والثالث كما سيجيء والا فبين كلزوم الزوجية للاربعة
خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم البين بالمعنى الاخص
مما سبق وهو مايكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا فى الجزم
باللزوم بينهما كلزوم المعرّفات لتعريفاتها والنتائج للادلة البينة
الانتاج والطرفين للاعراض النسبية والملكات للاعدام المضافة
اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر فى الدلالة الالتزامية عند اهل
المعقول واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهنىّ فى الجملة
ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعانى المجازية الخارجة
فى المدلولات الالتزامية (الباب الثانى فى قول الشارح) وهو قول
يكتسب من تصوّره تصوّر شيء آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه
فالقول الكاسب يسمى معرّفا اسم فاعل وتعريفا والمكتسب يسمى
معرّفا اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب
من الجنس والفصل القريبين فهو حدّ تام كالحيوان الناطق للانسان
والجوهر القابل للابعاد للجسم او ببعضها المحض كالفصل القريب
وحده اومع الجنس البعيد فحدّ ناقص كالناطق للانسان والجوهر
الحساس للحيوان وان لم يكن بالذاتىّ المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

٦٧ قوله مفردين

٦٧ قوله على التقادير

الباب الثانى فى قول الشارح

٦٧ قوله قول

٦٨ قوله من تصوّره

٦٨ قوله او ببعضها

القريب كالحيوان الضاحك للانسان اومع جميع الذاتيات كالحيوان الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثانى رسما تاما اكمل من الحد التام والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها اومع العرض العام وان منع المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان الغرض مما اخذ فى التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتى والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضا ربما يحصل به التمييز كما فى قولهم فى تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع ومن قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم * ثم التعريف مطلقا اما حقيقى ان قصد به تحصيل صورة جديدة اوتنبيهى ان قصد به احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظى وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه فى الدلالة وايضا التعريف مطلقا اما حقيقى ان كان تعريفا لما علم وجوده فى الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمى ان كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده فى الخارج سواء كان موجودا فى نفسه كتعريف شئ من الاعيان قبل العلم بوجوده اولم يكن موجودا فيه مع امكانه كتعريف العنقاء اومع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومى بالانسان الابيض اسميا فالنوع الحقيقى جنس اعتبارى فى الماهية الاعتبارية فلا اشكال بحدودها على حدود الحدود * واعلم ان المعرف مطلقا لابد أن يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علما به بوجه آخر مطلوب (فصل) ويشترط فى الكل كونه اجلى من المعرف ومعلوما قبله اذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس فى اللطافة ولا بما يساويها فى المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

٦٨ قوله حاصلة

٦٩ قوله فيكون

٧٠ قوله فلا اشكال

فصل فى اشتراط جميع اقسام التعريف

٦٩ قوله كتعريف الاب

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقدميا في نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل مساواته للمعرّف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحدّ الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحدّ التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرّد الاحتمال العقليّ بخلاف ماعداه وشرطوا فيه ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الا برسوم ناقصة ولا تعدّد الحدّ التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئيّ على وجه جزئيّ ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكليّ الى الكليّ لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث في القضايا واحكامها * فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة اولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ او معقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء اولا وقوعه سميت حملية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم اوليس بقائم والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدّما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اوليس كلما كانت طالعة فالليل موجود او بوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا اوليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكل من الحملية والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

٦٩ قوله في نفس

٦٩ قوله حتى

٦٩ قوله ما يجب

٧٠ قوله لان انضمام

الباب الثالث في القضايا

فصل

فالقضية قول

فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء

والمحكوم عليه مقدما

والشرطية ان حكم فيها

او بوقوع انفصال احدهما

وكل من الحملية والمتصلة والمنفصلة

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء كل قضية موجبة كانت اوسالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التى هى الوقوع فى الموجبات واللا وقوع فى السوالب واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الاجزاء خروج البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء ولا تنعقد القضية مالم يتعلق بهذه الأجزاء الثلثة ادراكات اربعة تصوّر المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصوّر المحكوم به كذلك وتصوّر النسبة التامة الخبرية كذلك ثم الاذعان بها جازما او غير جازم ثابتا اوغير ثابت مطابقا للواقع اوغير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصوّرات الثلثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط تعلقه باللاوقوع يسمى سلبا وانتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والانتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما * واللفظ الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وهى فى الحمليات امانفس المحمول المرتبط بنفسه كما فى قام زيد اوجزؤه كما فى زيد قائم ابوه اوخارج عنه كما فى زيد هوالجسم وكادوات النفى فى نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفى الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدّم والاثنائية نحو زيد جسم وامثاله * واعلم ان الموضوع اما ذكرىّ هو مافهم من لفظ الموضوع كليا كان اوجزئيا ويسمى عنوان الموضوع ووصفه فى الكلىّ والافرادُ المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقىّ هو مايقصد بالحكم عليه اصالةً فربما يختلفان فى القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مرآة لملاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان وربما يتحدان فيما عداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا اوكليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلىّ وذات الموضوع ماصدق عليه العنوان بالفعل ولو فى احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

فقد ظهر أن اجزاء كل قضية
٧٠
قوله واما نفس
٧١
قوله المسماة
ولا تنعقد القضية
٧١
قوله ثم الاذعان
وهو على اطلاقه يسمى تصديقا
وقد يطلق الايجاب والايقاع
واللفظ الدال
٧٢
قوله اما نفس
٧٣
قوله فى زيد قائم
٧٤
قوله ومثل
فالقضية مطلقا ان اشتملت
واعلم ان الموضوع
فربما يختلفان
وربما يتحدان
وذات الموضوع ماصدق عليه

الذاتى عند الفارابى فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثانى لامكان ركوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الآتية يسمى عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد فى القضايا المتعارفة بل فى المنحرفات نحو الانسان كل ناطق (فصل) الحملية مطلقا موجبة كانت اوسالبة ان كان موضوعها الذكرى جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة نحو زيد اوهذا عالم اوليس بعالم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن سرايته فى نفسه نحو الانسان حيوان ناطق اوكلى اوليس بجنس وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته من الافراد الشخصية او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا سميت مهملة نحو الانسان فى خسر اوليس فى خسر والاسميت محصورة ومسورة والدال على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم فيها على بعض الافراد فالمحصورات اربع اشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع الذكرى اواعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق اوحيوان ثم السالبة الكلية وسورها نحو لاشىء ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليا نحو لاشىء من الانسان بفرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصدق فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها نحو بعض ليس وليس كل وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع اواعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان فكل من الكليتين اخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها فى الكيف اعنى الايجاب والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين عموم من وجه والمهملة فى قوة الجزئية والشخصية فى حكم الكلية ولا استعمال للطبيعيات فى العلوم الحكمية الباحثة عن احوال اعيان الموجودات (فائدتان) احديهما ان لام التعريف فى نحو قولك الانسان كذا ان حملت على العهد الخارجى الشخصى كانت قضية شخصية

(وان)

٧ قوله صادق
وصدق العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع
ولا يراد بالمحمول الافراد
٧ قوله ولا يراد
فصل الحملية
٧ قوله من الافراد
اما كلية واما جزئية
اشرفها الموجبة
٧ قوله وليس
وال
٧ قوله والمهملة
الشخصية
٧ قوله الباحثة
ولا استعمال للطبيعيات
ان لام التعريف
٧ قوله على العهد

قوله اومن حيث

وان حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية اومن حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا كانت مهملة اوفى ضمن كل فرد كما هو الاستغراق كانت كلية او فى ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهنى كانت جزئية فهى على الاخيرين سور وثانيتهما ان كلمة كل قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة فى الخارجيات اوالمقدرة فى الحقيقيات اومن الافراد الذهنية فى الذهنيات كما اذا اضيفت الى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعيا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل الرمان اكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما فى قولك مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية اوكل مجموع اوبعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة

وثانيتهما ان كلمة كل

فصل الحملية

(فصل) الحملية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى اولا وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده فى الخارج تحقيقا ولو فى احد الازمنة سميت خارجية كما فى كل نار حارة اوتقديرا سميت حقيقية كما فى هذا المثال وكما فى كل عنقاء طائر بمعنى كل مالو وجد من الافراد الممكنة كان نارا اوعنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده فى الخارج يكون حارا اوطائرا فى الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهنى اولا وقوعه لما اعتبر وجوده فى الذهن تحقيقا ولو فى احد الازمنة اوتقديرا سميت ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد فى الاذهان بلافرض كقولنا زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية اوممتنعا يحتاج وجوده فى الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق فى الخارج بصير فى الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن فى ذاته هو على تقدير وجوده فى الخارج يكون بصيرا فى الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

قوله باعتبار

قوله سواءكان

قوله واذا سلبته

سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود فى الذهن تحقيقا اوفرضا يصير فى الذهن كان موجبة ذهنية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر فى موجبة كل نوع منها معتبر فى سالبته ايضا ولذا وقع التناقض بينهما والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجى المحقق ولو فى احد الازمنة ومع موضوع الحقيقية هو الوجود الخارجى المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهنى المحقق ولو فى احد الازمنة اوالمفروض الغير المحقق فيه ابدا والمراد من الفرد المفروض مافرض وجوده حال كونه فردا للعنوان فيدخل الحمار فى مركوب السلطان فى الحقيقية والذهنية لا فى الخارجية اذالفعل الذى اعتبره الشيخ فى عقد الوضع فعل محقق فى الواقع فى الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضى فى الحقيقية والذهنية فالموجبات الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها اعم من وجه من الاخريين لصدق الكل فيما كان الموضوع موجودا فى الخارج والذهن والمحمول ثابتا له فى الوجودين نحو كل انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر العنوان والحكم فى الخارج فى بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصرا فى الفرس وصدق الحقيقية بدونهما فيما كان الموضوع مقدرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجى نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من المعقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين نقائضها اعنى السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية والذهنية لصدق الكل فى سلب بعض الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بانسان اوضاحك لا فى الخارج ولا فى ذهن من الاذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية فى سلب عوارض الوجود الخارجى عن الموضوع المعدوم فى الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا فى الخارج وبدون الذهنية فى سلب عوارض الوجود الذهنى عن موضوعاتها

(نحو)

٧٤ قوله كان موجبة

٧٤ قوله فالوجود

٧٥ قوله ولذا وقع

٧٥ قوله فعل محقق

فالموجبات الكليات الخارجية

٧٥ قوله نحو كل

٧٥ قوله وسلب العوارض

نحو بعض العنقاء ليس بممكن فى الخارج وصدق الحقيقية بدون الخارجية فى مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية فى مثل بعض العنقاء ليس بممكن فى الخارج وصدق الذهنية بدونهما فى سلب عوارض الوجود الخارجىّ عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارّة فى الذهن واما الموجبات الجزئيات فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقية وهو ظاهر ونقيضاها بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقية اعم من وجه من الذهنية لصدق الكل فى نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية فى نحو بعض النار حارّة وبالعكس فى نحو بعض الانسان ممكن وكذا بين نقيضيهما اعنى السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين نقيضها اعنى السالبة الكلية الذهنية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة فى بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات ايضا غير مثال المركوب (فصل فى العدول والتحصيل) الحملية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان اوليس بفرس والا فمعدولة الموضوع او المحمول او الطرفين نحو اللاحىّ جماد والعقرب لاعالم اواعمى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها وتسمى السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظىّ ومعنوىّ اما اللفظىّ فبان الغالب فى العدول مثل لا او غير وفى السلب مثل ليس وبتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب فى المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها فى البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واما المعنوىّ فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمىّ وهو ربط السلب والبسيطة حاكمة بلاوقوع المحمول الوجودىّ وهو سلب الربط وايضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية اعم مطلقا من موجبة المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود المعتبر مع موضوعه فى الواقع بخلاف سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع فى الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر ٧٥
قوله ونقيضاها ٧٥
قوله وكذا بين ٧٦
قوله ويظهر ٧٦
فصل فى العدول
وقد تخص المحصلة
قوله وبتقديم ٧٦
قوله يتوقف ٧٦

اولافرس وبدونها فيما عداه سواء امكن الموضوع ولم يوجد فى الخارج تحقيقا نحو لاشئ من العنقاء بجسم فى الخارج اولم يمكن نحو ليس شريك البارى تعالى بصيرا فى الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما امكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده فى الخارج نحو العنقاء او الفرس ليس بكاتب اولا كاتب فى الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما فى سلب العوارض الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك ببصير فى الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع بذاته فى الذهن تحقيقا اوتقديرا وانفك عنه المحمول فيه نحو الاربعة ليست بفرد اولا فرد فى الذهن وبدونها فيما لم يوجد فى الذهن بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات ببصير فى الذهن اوبموجود فى نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع فى الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما فى هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد فى الذهن اصلا نحو لاشئ من المعدوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمتان فيما وجد الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاناطقا والانسان ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعم من الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون المعدولة المحمول لكنها فى التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية فيقتضى صدقها وجود الموضوع فى الذهن حال اعتبار الحكم ان آنا فآن وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع فى الذهن حال الحكم (فصل) الحملية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السلبية من كيفية الضرورة واللا ضرورة والدوام واللادوام والفعل والامكان فى نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين فى الحملية

٧٦ قوله فيما وجد

٧٧ قوله لاشئ

٧٧ قوله لكنها

٧٨ قوله انعقاد

فصل الحملية

فان لم يبين فى الحملية

كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا فموجهة ومابه البيان من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة اوغير مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخبرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما فى الخارج تحقيقا فى الخارجية او تقديرا فى الحقيقية اوفى الذهن فى الذهنية تسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان اوليس بفرس بالضرورة مادام موجودا ولاشيء من المحالات ببصير فى الخارج بالضرورة مادام معدوما فيه .او بضرورتها مادام وصف الموضوع فمشروطة عامة اما بمعنى ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذات فى وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع اوليس بساكنها بالضرورة مادام كاتبا اى بشرط الكتابة فى ذلك الوقت او بمعنى انها ضرورية فى وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل فى الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا فبين المعنيين عموم من وجه اذ يتفارقان فى هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذى له مدخل فى الضرورة ضروريا للذات فى وقته نحو كل انسان حيوان وكل منخسف مظلم او بضرورتها فى وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات الموضوع فوقتية مطلقة اوفى وقت مالم يعينه وان كان متعينا فى نفسه فمنتشرة مطلقة نحو كل قمر منخسف اوليس بمضيء بالضرورة وقت الحيلولة اوفى وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة كمثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كمثال المشروطة او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابدا اوفى احد الازمنة ولو مرة فمطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل او بامكانها بمعنى سلب الضرورة الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام وهذه الثمانية هى البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتى وان كان اخص مطلقا

وكذب الموجهة
فالموجهة
٧٩ قوله مادام
او بضرورتها
٧٩ قوله بشرط الوصف
٧٩ قوله فيما كان
او بضرورتها
٨٠ قوله كل منخسف
او فى وقت مالم يعينه
٨٠ او بدوامها
قوله و بدوامها
٨٠ قوله ازلا وابدا
او بامكانها
٨٠ قوله كل انسان
وهذه الثمانية
واعم الجهات

من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيين اعم من وجه من الدوامين واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم من وجه من سائر الضرورات ومافى جميع اوقات الذات من الضرورة والدوام اخص مطلقا مما فى بعضها كما ان ما فى وقت مخصوص اخص مطلقا مما فى مطلق الوقت وقد تقيد باللادوام الذاتى المشروطة والعرفية العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتبا لا دائما بحسب الذات والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسمى وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة اوفى وقت ما اوبالفعل لادائما وقد تقيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية فى الجانب الموافق فتسميان وجودية لاضرورية وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل او بالامكان العام لابالضرورة الذاتية وكثيرا مايكتفى فى الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص لان المكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفى النسبة معا وهذه السبع مركبات من حكمين بسيطين متوافقين فى الموضوع الحقيقى والمحمول والكمية من الكلية والجزئية متخالفين فى الكيفية من الايجاب والسلب لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما فى الموضوع والمحمول والكمية ومخالفتين لها فى الكيفية * واعلم ان ههنا موجهات اخر ربما يحتاج اليها فى ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان الحملية ان حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين فتسمى مطلقة وقتية او فى وقت ما فمطلقة منتشرة او فى بعض اوقات وصف الموضوع فحينية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف فتسمى حينية ممكنة او بسلب الضرورة فى وقت معين عنه فممكنة وقتية اوفى وقت ما فممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة وقد تقيد الحينية المطلقة باللادوام الذاتى فتسمى حينية لادائمة وهذه مركبة غيرمشهورة ويمكن مركبات اخر اذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية

وقد تقيد باللادوام

والوقتيتان

وقد تقيد المطلقة

وكثيرا مايكتفى

وهذه السبع

* قوله فى الموضوع

واعلم ان ههنا

وان حكم فيها

وقد تقيد

ويمكن

﴿ باللاضرورة ﴾

بالاضرورة الذاتية وماعدا الدائمتين باللادوام الذاتي كما امكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامتين باللادوام الوصفي وماعدا الوقتية او المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة اوغير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آبية عن انفكاك النسبة بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب لذات الاربعة والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما لزم ان لا تكون موجودة في شيء من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى ماهيتها فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم او حي بالضرورة بخلاف السلب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلا وجوبا ذاتيا اذ لا يكون فرسا بالضرورة سواء وجد في الخارج او في الذهن او لم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا وتطلق على الضرورة بشرط المحمول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل او ليس بقاعد بالضرورة بشرط ان لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلته الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلا اختياريا لا يجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل للكل والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب عن الطرف المخالف الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

٨١ قوله وماعدا
٨١ قوله او المنتشرة
تنبيه
٨١ قوله نحو
٨٢ قوله بشرط وتطلق على الضرورة
فان سلب

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعى ويسمى امكانا بحسب نفس الامر او الضرورة الذاتية فالامكان عامى او الضرورة الوصفية فالامكان حينى او الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى او الضرورة فى وقت ما فالامكان دوامى وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامى امكانا خاصيا ومن الوقوعى امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان الصرف الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواقى فان احد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما واقلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت الضرورة بشرط المحمول فى احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل) الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة توجبه كعلية المقدم للتالى فى المتصلة او لنقيضه فى المنفصلة او معلوليته لاحدهما او معلوليتهما لعلة واحدة او بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم او يكون النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل او بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق فى نفسه او سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان الفرس كاتبا فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

﴿ بالانفصال ﴾

٨٢ قوله وهو

٨٢ قوله واقلها

فصل

٨٢ قوله كعلية

٨٢ قوله باتفاق وان حكم

فالمتصلة

ثم المنفصلة

بالانفصال فى الصدق والكذب معا او بسلب ذلك الانفصال سميت
منفصلة حقيقية كما سبق اوفى الصدق فقط او بسلبه سميت مانعة الجمع
نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا اوشجرا اوفى الكذب فقطاو بسلبه
سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لاحجرا اولاشجرا وقد
يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف
قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلثة فى الحملية المرددة المحمول
بل فى مطلق الترديد اذالترديد كمايكون بين القضايا كمافى المنفصلات يكون
بين المفردات المحمولة على شيء كمافى الحمليات المرددة المحمول وفى التقسيمات
وغير المحمولة كمافى سائر القيود والكل لايخلو عن احدها فى الاغلب وقد
يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلثة فصاعدا نحو العدد
اما زائد او ناقص اومساو بخلاف المتصلات ثم الحكم فى الشرطية مطلقا
ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان
كانت ممتنعة فى نفسها فكلية اما موجبة وسورها فى المتصلات نحو كلما
ومهما ومتى وفى المنفصلات نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما
نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق فجزئية اما موجبة
وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قدلايكون
او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل
فى السنة الآتية كان كذا والا فمهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون
تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجرى فيها المحصورات الاربع
وما فى حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
وفى الحمليات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة
فيما كان التالى مساويا للمقدم اواعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان
بينهما تباين كلى ومن مانعة الخلو فيما كان بين نقيضيهما تباين كلى والسالبة
الجزئية من كل نوع منها تصدق فى مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية
وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تباين كلى
ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين
نقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق فى المواد

---

٨٧ قوله فى الصدق
اوفى الصدق
اوفى الكذب
وقد يطلق
٨٧ قوله والكل وقد يكون
٨٧ قوله كل من
٨٧ قوله العدد اما ثم الحكم
اما موجبة
واما سالبة
او على بعضها
او على بعضها
والا فمهملة
فيجرى فيها
وانما تصدق

التى كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية فى الاصل قضيتان اما حمليتان كالامثلة المتقدمة اومتصلتان نحو كلما ثبت انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة اومنفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين اولا يكون اومختلفان فهذه ستة اقسام الاان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا اوكاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا اومختلفتان بان يكون المقدم كاذبا والتالى صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا اوبالعكس كعكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزومية لاتصدق فى الرابع بل مختصة بالثلثة الاول كما ان مطلق الاتفاقية الموجبة الكلية اوالجزئية منها مختصة بالصادقتين او بتال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفى المحصلة والمعدولة اما موجبتان كما سبق اوسالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا اومختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا ولاعبرة فى ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم بلزوم السلب ايجاب و بسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظى بتقديم اداة السلب على اداة الشرط فى السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود (تنبيه) كل حكمين لايلزم من فرض اجتماعهما فى الواقع محال فبينهما لزوم جزئى على بعض الاوضاع الممكنة هووضع وجوده مع الاخر وان لم يجتمعا فى الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية وكل حكمين لايلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس بينهما لزوم كلى وان لم ينفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

وطرفا الشرطية
وهما ايضا
٨٤ قوله لكن
٨٤ قوله لا تصدق
٨٤ قوله مختصة
٨٤ قوله بغير
وايضا طرفاها
وقد اشير
٨٤ قوله بتقديم
٨٥ قوله هو وضع
٨٥ قوله فلا يصدق
وكل حكمين

(وناهقية)

وناهقية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية وإن صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام فى العنادية الكلية والجزئية وما قال الكاتبى من ان بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا ببرهان من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكلما تحقق النقيضان تحقق الآخر فقديكون اذا تحقق احدالنقيضين تحقق النقيض الآخر فسفسطة لان الاصغر والاكبر ان قيدا بقيد وحدته فسدت المقدمتان وان قيدا بقيد مع الآخر او فى ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة لكن اللازم حينئذ قديكون اذا تحقق احدالنقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثانى فهما مقيدان به معنى والابطل انعكاس الموجبة الكلية اللزومية الى الموجبة الجزئية اللزومية وسيتضح (فصل فى التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط التناقض فى الكل باتحاد القضيتين فى المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به وقيودهما الملحوظة باسرها واختلافهما فى الكيف والجهة وفى المحصورات معهما باختلافهما فى كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان انسان ولاشيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة وقديكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون فالمناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما بحسب الجهة فالمناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالف لها فى الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة هو الحينية الممكنة وللعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية وللمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * واما نقائض المركبات فهو المفهوم

قوله وكذا الكلام ٨٥
قوله كلما تحقق ٨٥
قوله فسفسطة ٨٥
قوله وهو غير ٨٥
فصل فى التناقض
ويشترط
وفى المحصورات
واما بحسب الجهة
قوله هو السالبة الجزئية ٨٦
قوله هو الممكنة العامة ٨٦
واما نقائض المركبات

المردّد بين نقيضى جزئيها فنقيض قولك كل كاتب متحرّك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرّك الاصابع بالامكان الحينىّ واما بعض الكاتب متحرّك الاصابع بالدوام الذاتىّ ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائض البسائط على ماسبق لكن الترديد فى نقائض المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لايخلو عن حكمى نقيضيهما على ان يكون حملية كلية مردّدة المحمول لابالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكليتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو كما فى نقائض المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلوبا عن البعض الآخر دائما كما فى بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشئ من الجسم بحيوان دائما واما كل جسم حيوان دائما بخلاف تلك الحملية المردّدة المحمول اذ كل جسم لايخلو عن دوام الحيوانية اودوام اللاحيوانية فهى صادقة مع كذب الاصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له فى ذلك النوع ومخالف له فى الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها فى الجنس من الاتصال والانفصال وفى النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له فى الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شئ فى الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازا على مايساوى النقيض الحقيقىّ ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضا للدوام الذاتىّ مع ان نقيضه الحقيقىّ رفع الدوام وقديطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولا وتحصيلا بحيث لايصدقان معا على شئ واحد ولايرتفعان معا عن موجود فى طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان واللانسان فيسمى كل منهما نقيضا للآخر كما سبق فى باب الكليات واما النقيضان بالمعنى الاوّل فلايجتمعان ولايرتفعان لاعن موضوع موجود ولاعن موضوع معدوم (فصل فى العكس المستوى) وهوتبديل احد جزئى القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه فى جميع الموادّ وقديطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الحاصلة

(بالتبديل)

٨٦ قوله كما فى
٨٧ قوله وهو كاذب
٨٧ قوله بخلاف
ونقيض كل نوع
كما ان نقيض الشرطية
جميع ذلك
وقد يطلق التناقض
فصل فى العكس المستوى
٨٧ قوله وقد يطلق

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز احد جزئيها عن الآخر بالطبع ولافائدة فى عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس الا عكس الحمليات والمتصلات اللزومية فالموجبة كلية كانت اوجزئية لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول اوالتالى اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضيء ولا يصدق عكسهما الكلى بل الى موجبة جزئية فقط فمن الدائمتين والعامتين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام الذات اومادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على مذهب الشيخ فى عقدالوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة باللادوام الذاتى فى البعض وهذه هى القضايا الست المنعكسة السوالب ولاعكس للبواقى التسع والسالبة الجزئية لاعكس لها الافى الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لهما فى الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا اوعكس نقيض ثابت بالخلف وهوأن يضم نقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافى الاصل وعدم انعكاسها رأسا اوالى ماهو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف فى بعض المواد * فان قلت فلاعكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس فى قولنا كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما مع الآخر يصدق عكسه الجزئى لكن ذلك التقدير من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالى الاصل مقيدا بقيدمع الآخر اوفى ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم المحال لامن الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان اوعكس نقيض

ولا اعتبار

فالموجبة

ولا عكس

قوله على مذهب

وانعكاس القضايا

وعدم انعكاسها

قوله كان ذلك

لازما للاصل فمتى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم (فصل) فى عكس النقيض هو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم الموجبات من الحمليات والشرطيات ههنا حكم السوالب فى العكس المستوى وبالعكس فالموجبة الكلية تنعكس الى نفسها فقولك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لاحيوان هو لاانسان ولاعكس للموجبة الجزئية الا فى الخاصتين تنعكس فيهما الى عرفية عامة جزئية والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور وعند المتاخرين هو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيوان بانسان وحكم الموجبات ههنا ايضا حكم السوالب فى العكس المستوى لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى حينية لا دائمة ومن الوقتيين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحمليات والشرطيات (الباب الرابع فى صورة الادلة والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو فى الادعاء ظاهرا سواء كان له استلزام كلى لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية اوغريبة اولم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما فى البراهين اوالظن كما فى الامارات اوغيرها كما فى السفسطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية التى يتوقف صحته على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزأ منه كالصغرى والكبرى اوخارجة عنه كالمقدمة الاجنبية اوالغريبة وكالحكم الضمنى بايجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراه ونحوها

فصل
٨٨ قوله وبالعكس
٨٨ قوله على التفصيل
وعند المتاخرين
٨٨ قوله والشرطية
٨٨ قوله ولاعكس
الباب الرابع
الدليل
قوله ولو فى الادعاء
وتلك القضية
٨٩ قوله وقد تطلق

وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها او يشار اليها بلفظ وصحة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورته اما صحة الصورة فبان تكون مستجمعة لشرائط تذكرها بعد واما صحة المادة فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التى لا يمكن ان تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية فى البرهان اذلا يكتسب اليقين الامن اليقين ولا المادة التى لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التى تدور عليه دورا معيا كما فى الاستدلال باحد المتضايفين على الآخر او علمت بعده كمواد الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل او لم يعلما اصلا كمواد الادلة التى تدور عليه دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجئ تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هى مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه فى كل مادة كما فى قياس المساواة كقولنا الدرة فى الحقة والحقة فى البيت فالدرة فى البيت بواسطة صدق ان ظرف الظرف ظرف فى الظروف الخارجية وكما فى الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب فى الاطراف كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الاكبر كما اذا سيق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومى كما تكذب فى قياس المساواة فى نحو اجتماع النقيضين فى الذهن والذهن فى الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هى مقدمة خارجة عن الدليل لازمة فى كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة لها فى الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

٨٩ قوله او يشار وقد تختص وقد تطوى وصحة الدليل

٨٩ قوله فى الاستدلال

٨٩ قوله كمواد فالدليل

٨٩ قوله فى الظروف

٨٩ قوله هى مقدمة وقسم

٩٠ قوله وقسم

غير مستلزم كليا وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على ان حصول الظن بالشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع اكثر جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس وغيرهما مما رأيناه من الحيوانات كذلك ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو اثبات حكم في شيء لوجوده في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث واثبتوا علية الجامع اما بالدوران هو ترتب الشيء على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشيء الاول دائرا والثاني مدارا كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه وجودا كما في البيت وعدما كما في الواجب تعالى واما بالترديد كأن يقال علة الحدوث اما التأليف او الامكان والثاني باطل لصفات الواجب تعالى فتعين الاول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الامارة * واعلم ان نتيجة الدليل تابعة له لاخس مقدماته بالمعنى الاعم كيفا وكما وعلما (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته والمراد من الاستلزام الذاتي ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوي في الاشكال الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها معا او صورة نقيضها يسمى قياسا استثنائيا والمشتمل على صورتها مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي ربما تصدر بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضعة في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغر والمحكوم به

ومن هذا القسم الاستقراء

ومنه التمثيل

واثبتوا

واعلم

فصل

٩٠ قوله كيفا وكما

٩٠ قوله يستلزم

فالقياس

٩١ قوله ربما

٩١ قوله والمقدمة

والمحكوم عليه

حدّ الاكبر والمقدّمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والجزء المتكرّر المشترك بين الصغرى والكبرى حدّ الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب في الشكل الاوّل المعيار للبواقي اولتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا يطرح عنداخذها والهيئة الحاصلة من اقتران الحدّ الاوسط بالآخرين حملا اووضعا يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كيفا اوكما ضربا وقد يطلق الصغرى على المقدّمة الاولى والكبرى على مابعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائيّ مطلقا لايتركب من حمليتين بل من حملية وشرطية او من شرطيتين وهو بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدّمة الشرطية موجبة لزومية اوعنادية وكون احدى مقدّمتيه كلية باعتبار الازمان والاوضاع ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافينتج بدون كلية شيء منهما كقول المنجم اذا اقترن السعد ان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه فيكون غالبا ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالي دون العكس واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدّم دون العكس وقد تقدّم مثالهما المؤلف من شرطية وحملية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن حادثا لم يكن متغيرا يثبت انه كلما كان متغيرا كان حادثا لكن ثبت الشرطية الواقعة مقدّما فيثبت الواقعة تاليا ولكن لم يثبت الواقعة تاليا فلا يثبت الواقعة مقدّما وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين ايّ الجزئين ينتج نقيض الآخر كمانعة الجمع نحو هذا الشيء اما حجر اوشجر لكنه حجر فليس بشجر اولكنه شجر فليس بحجر واستثناء نقيض ايهما ينتج عين الآخر كمانعة الخلو نحوهذا اما لاحجر اولاشجر لكنه حجر فيكون لاشجرا اولكنه شجر فيكون لاحجرا (فصل) الاقترانيّ ان تركب من حمليات صرفة يسمى اقترانيا حمليا كما تقدّم والا فشرطيا سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

والجزء المتكرر | قوله ولذا ٩١ والهيئة | قوله وان لم تشتملا ٩١ فصل | قوله القياس ٩١ وهو | قوله كلية ٩١ | قوله ان لم يتحد ٩١ | فان كان | قوله لكن ثبت ٩١ | فصل | قوله كان ممكنا غير لازم ٩٢

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا اومن منفصلتين نحو الشئ اما ان يكون واجبا بالذات اولا يكون والثانى اما ان يكون ممكنا بالذات او ممتنعا بالذات ينتج ان الشئ اما ان يكون واجبا بالذات اوممكنا بالذات اوممتنعا بالذات اومن متصلة وحملية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا اومن منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات اومالايقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل ما لايقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشئ واجبا بالذات كان ذاته غير مقتض للوجود ومالايقتضى ذاته الوجود اماممكن اوممتنع ينتج انه كلما لم يكن الشئ واجبا بالذات فهو اما ممكن اوممتنع فالاقترانى الشرطى خمسة اقسام وكل من الاقترانى الحملى والشرطى ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به اوعليه فى الصغرى سواء لنفس الصغرى اولاحد طرفيها فهو اقترانى متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن كذلك بل من متعلقات احدهما فغير متعارف اما الحملى فكقولنا الدرة فى الصدف وكل صدف جسم فالدرة فى الجسم واما الشرطى فكقولهم كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت فى مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت فى وسط الافلاك ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالمتعارف * واعلم ان غير المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله نتيجتان احديهما باثبات كلا المحمولين فيها وهى لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد المحمولين فيها وهى الصادقة فماصدقت المقدمة الاجنبية لافما كذبت فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة الى النتيجة الاولى فمندرج فى القياس المستلزم لذاته كالذى اختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

٩٤ قوله غير لازم

وكل من الاقترانى

٩٥ قوله سواء لنفس

٩٦ قوله ويتألف

لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة على اداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان النبيذ كالحرام وتمثيل بالنسبة الى دعوى ان النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما فى القياسات الخفية للبديهيات كما سيأتى (فصل) القياس الاقترانى المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به فى الصغرى ومحكوما عليه فى الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو الشكل الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثانى او محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعى بين الانتاج والبواقى نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظرى بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافى المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع النقيضين واما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدمتيه الى عكس الاخرى مستويا او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط * اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفا ايجاب الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما فضروبه الناتجة للمحصورات الاربع اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد تقدم مثاله من الحملى والشرطى * الثانى من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولا شئ من الصادر بالاختيار بقديم ينتج انه لا شئ من المخلوق بقديم ونحو كلما كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين

٩٧ قوله لا بطريق
فصل
٩٧ قوله محكوما به
والشكل الاول
٩٧ قوله فشرط اما الشكل الاول
فضروبه

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية *الرابع من المختلفتين فى الكيف والكم والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثال الضرب الثانى اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * واما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه فى الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضا فضروبه الناتجة للسالبتين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى *الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولا شئ من القديم بمؤلف فلاشئ من الجسم بقديم * الثانى من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشئ من الجسم ببسيط وكل قديم بسيط فلاشئ من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبعكس المقدمة السالبة وحدها فى الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة فى الثانى *الثالث من المختلفتين كيفا وكما والصغرى موجبة جزئية كمثال الضرب الاول ايضا* الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية كمثال الضرب الثانى ينتجان سالبة جزئية بالخلف وبعكس الكبرى فى الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضا فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها *الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية لا كلية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى *الثانى من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لا كلية لما تقدم *الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية *الرابع من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج هذه الاربعة ثابت بالخلف وبعكس الصغرى *الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع

واما الشكل الثانى

فضروبه

واما الشكل الثالث

٩٧ قوله لجواز

٩٧ قوله لما تقدم

واما الشكل الرابع

(فشرط)

فشرط انتاجه ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى او اختلافهما كيفا مع كلية احديهما للاختلاف فضروبه الناتجة لما عدا الموجبة الكلية ثمانية * الاوّل من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدّم *الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلثة ثابت بعكس الترتيب ليرتدّ الى الشكل الاوّل المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتدّ الى الشكل الاوّل * الخامس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتدّ الى الشكل الثانى * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتدّ الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتدّ الى الشكل الاوّل المنتج لما ينعكس الى النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروبه الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها فى الخاصتين لكن فى الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا

(فصل)

فى المختلطات الشكل الاوّل والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هى المشروطتان والعرفيتان بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى فى الجهة من غير فرق وان كانت احديها فهى فى الشكل الاوّل كالصغرى وفى الشكل الثالث كعكس الصغرى محذوفا عنهما قيدا اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى فالباقى جهة النتيجة ان لم يوجد فى الكبرى قيد اللادوام والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالمجموع جهة نتيجتهما فنتيجة المؤلف من المشروطتين مشروطة فى الشكل الاوّل وحينية مطلقة فى الشكل الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية فى الاوّل وحينية

فضروبه

٩٤ قوله لما تقدّم

فصل

٩٤ قوله محذوفا

٩٤ قوله ان لم يوجد

مطلقة فى الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروط
الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقى بعد حذف الضرور
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتى ومن الضرورة الوصف
دوام وصفى ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتى ومن الضرورة المنتشر
اطلاق منتشر والباقى بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتيه
جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثانى شرط انتاجه بحسب الجه
امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتى عل
صغراه بان تكون ضرورية اودائمة مطلقتين او كون كبراه من القض
الست المنعكسة السوالب وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان الثانى ا
لايستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احدى
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنه
قيد اللاوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوص
بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفيه
او وقتية اومنتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمس
احدها فعلية المقدمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكس
وثالثها صدق الدوام الذاتى على صغرى الضرب الثالث والعرفى العا
على كبراه ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكس
وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبرا
مما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهى فى الضربين الاولين
كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتى على صغراها او كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفى الضرب
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه
والا فكعكس الصغرى وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
الدوام الذاتى على كبراها والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه
اللادوام وفى الضرب السادس كنتيجة الشكل الثانى الحاصل
بعد عكس الصغرى وفى السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

٩٤ قوله سواء

فصل

عکس الکبری وفی الثامن کعکس نتیجة الشکل الاوّل الحاصل بعدعکس
الترتیب کما عرفت (فصل) فی الاقترانیات الشرطیة وقد عرفت انها
خمسة اقسام القسم الاوّل مایترکب من متصلتین وهو ثلثة انواع
لان الحدّ الاوسط اما ان یکون جزأ تاما من کل منهما ای مقدّما بکماله
او تالیا بکماله فی کل منهما واما ان یکون جزأ ناقصا من کل منهما بان یکون
محکوما علیه او به فی المقدّم او التالی واما ان یکون جزأ تاما من احدیهما
وناقصا من الاخری بان یکون احد طرفی احدیهما شرطیة متصلة
او منفصلة النوع الاوّل وهو المطبوع منها ینتج من الاشکال الاربعة
متصلة علی قیاس الحملیات من غیر فرق فی شرائط کل شکل وعدد
ضروبه الا الثلثة الاخیرة من ضروب الشکل الرابع وفی تبعیة نتیجة
کل ضرب لاخس مقدّمتیه فی الکیف والکم والجهة من اللزوم
ان ترکب من اللزومیتین او الاتفاق ان ترکب من الاتفاقیتین
او المختلفتین وفی خصوص الاتفاق وعمومه الا فی صورتین احدیهما
ان یکون الاتفاقیة العامة کبری فی الشکل الثانی وثانیتهما ان یکون
الاتفاقیة العامة صغری المنتج للسلب من ضروب الشکل الرابع فان
النتیجة فیهما سالبة اتفاقیة خاصة لکن ان ترکب من المختلفتین فیشترط
لانتاجه کلیة اللزومیة مطلقا فان مآله الی القیاس الاستثنائی
المشروط بها کما یأتی فان کان من الضروب الناتجة للسلب فیشترط
معها ان یکون الموجبة من المقدّمتین لزومیة وان یکون الاوسط تالیا
فی اللزومیة وان کان من الضروب الناتجة للایجاب فیشترط معها
امران احدهما ان یکون الاوسط مقدما فی اللزومیة وثانیهما احد
الامرین هو اما ان یکون الاتفاقیة خاصة او عامة وقعت صغری
الشکل الاوّل او کبری الشکل الثالث هذا قیل المؤلف من الاتفاقیتین
او المختلفتین لایفید الغرض من الترتیب وهو العلم بالنتیجة اذ النتیجة
فیه معلومة قبل الترتیب فلا تکون قیاسا والجواب عنه بان المعتبر
فی القیاسیة هو الاستلزام الذاتی لا الافادة فاسد لان الترتیب المذکور
لیس بنظر والنظر معتبر فی مفهوم مطلق الدلیل فضلا عن القیاس

٩٤
قوله فان کان

٩٥
قوله وقعت

والحق انه لا افادة فى غير المؤلف من اللزومتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد فى كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد فى الشكل الثانى وعقيم فى الرابع كما حقق فى موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ماقدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد فى ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما اشار اليه فى الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة الزاما لانها صادقة تحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على اللزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون الاوسط مقدما فى اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع معها. النوع الثانى ينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد تلك الاشكال اما بين مقدمى المقدمتين او بين التاليين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المشاركين فى النتيجة كوضعهما فى القياس من كونهما مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى

٩٥ قوله لانها

من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التاليين مشروطة بايجاب
المقدمتين وبين المقدم والتالى بايجاب احديهما وبين المقدمين غير
مشروطة بايجاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة
بامرين احدهما كلية احدى المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى
الآتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع
نتيجة التأليف اوكلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة
الكلية ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع احد
المشاركين منتجة للمشارك الآخر اذا اتفقت المتصلتان فى الكيف
ومع احد طرفى الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة اذا اختلفا ومن
الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين
الاولين الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت
المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه او بكليته مع
نتيجة التأليف اوعكسها الكلى منتجا لمقدم الكبرى كما فى المثال
المذكور اذا فرض مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة) فيما
قبل وبعد منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت اوسالبة
فى قوة كليه فمتى صدقت ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى
ومنها ان كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة اوالسالبة فى قوة جزئية
ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية فى قوة كلية ومنها ان
كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية فى قوة جزئية (النوع الثالث)
له ثمانية اصناف لان الشرطية التى هى احد جزئى احدى المتصلتين
اما متصلة او منفصلة مقدم الصغرى او الكبرى او تالى احديهما
وينعقد بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة
فى الكل متصلة احد طرفيها متصلة اومنفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا
فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكلما امكن التمانع يلزم امكان
اجتماع النقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان
اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحملية والمتصلة فى
شرائط الانتاج وعدد الضروب فى كل صنف وستعرفها (القسم الثانى)

قوله اذا فرض ۹۵ فوائد نافعة

مايتركب من منفصلتين وله ايضا ثلثة انواع النوع الاوّل ما يكون اشتراك مقدّمتين فى جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه مؤلف من حقيقيتين اومن حقيقية مع مانعة الجمع اومع مانعة الخلو اومانعتى الجمع اومانعتى الخلو او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولايتميز الاشكال الاربعة فى المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط فى انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين وكلية احديهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بان لايصدق نوع تلك السالبة فى مادّة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع المنفصلة مع موجبته لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع اوالخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما فى مادّتها واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج فى الصنف الاوّل متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلثة كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا اويكون العالم قديما والبتة اما ان يكون العالم قديما اوحادثا ينتج انه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا و بالعكس الكلىّ وانه ليس البتة اما ان يكون فاعلا مختارا اويكون العالم حادثا وفى الصنف الثانى والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدّمها من غير الحقيقية فى الثانى ومن الحقيقية فى الثالث ومن مانعة الجمع فى السادس وفى الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين فى الخامس ومن نقيضى الطرفين فى الرابع والمؤلف من موجبتين احديهما جزئية فهو فى النتيجة كالرابع فى الرابع والسادس ان كانت الجزئية فى السادس مانعة الجمع وكالخامس فيما عداهما من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم فى السادس ومنتج فى الاوّل احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدّم احديهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفى البواقى احديهما على التعيين مقدّمها من مانعة الجمع

فى الثانى ومن الحقيقية فى الثالث ومن السالبة فى الرابع ومن الموجبة فى الخامس (النوع الثانى) مايكون اشتراكهما فى جزء ناقص من كل منهما وهو المطبوع ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها وربما يجتمع فى قياس واحد منه شكلان فصاعدا امامن نوع اومن انواع ويشترط فى انتاجه امور اربعة ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد اوالمتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليفات وله اصناف خمسة لامزيد عليها الاول مايشارك جزء واحد من احديهما جزأ واحدا من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلثة الطرفين الغير المشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيرا اولا متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا اوبعض الممكن قديما ينتج انه اما يكون كل جسم حادثا او لامتغيرا وبعض الممكن قديما الثانى مايشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلثة الطرف الغير المشارك ونتيجتى التألفين كقولنا اما ان يكون كل جسم لامتغيرا اومتغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا اوكل متغير قديما ينتج اما ان يكون كل جسم لامتغيرا اوحادثا اوقديما الثالث مايشارك جزء من احديهما جزأ من الاخرى والجزء الآخر من الاولى جزأ آخر من الثانية انتج باعتبار المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلثة كما انتج الاول الرابع مايشارك كل جزء من احديهما كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هى نتائج التأليفات الاربعة الخامس مايشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من الاولى احد جزئى الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلثة كما انتج الثانى (النوع الثالث) مايكون اشتراكهما فى جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احد طرفى احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتمال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة وبكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المنفصلتين المشاركتين فى جزء تام من كل منهما فى الشرائط والنتائج وقد سبقت فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل احد جزئى النتيجة كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لايكون العدد كما واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما ان لايكون العدد كما وان كانت متصلة فحكمها معها كحكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجئ فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) مايتركب من الحملية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين الحملية والشرطية الا فى جزء تام من الحملية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع اربعة لان المشارك للحملية اما تالى المتصلة والحملية كبرى وهو المطبوع او صغرى واما مقدم المتصلة والحملية كبرى او صغرى والنتيجة فى الكل متصلة تابعة للمتصلة فى الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحملية الكبرى فى الاول وبالعكس فى الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما ان يكون تأليف هذه الحملية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم الصغرى والحملية الكبرى فى الثالث وبالعكس فى الرابع وتاليها

(تالى)

٩٥ قوله ينتج

٩٥ قوله منتجا

تالى المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولايشترط فيهما اشتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل او بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة اوسالبة كلية اوجزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحملية مع نتيجة التأليف اومع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) مايتركب من الحملية والمنفصلة سواء كانت الحملية كبرى اوصغرى وهو على نوعين * النوع الاول ماينتج حملية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحمليات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتأليف بين الاجزاء والحمليات اقيسة متغايرة فى الاوسط متحدة فى النتيجة التى هى تلك الحملية اما من شكل اومن اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط فى الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحمليات الكبريات وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهرا اوعرضا وكل وجوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث (تنبيه) القياس المقسم وامثاله فى الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصولة النتائج كما سيأتى بناء على ان المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما يأتى * النوع الثانى ماينتج شرطية واحدة اومتعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة او حمليات متعددة مشاركة لجزء من اجزائها اولاجزاء متعددة امابعدد الاجزاء او اقل منها او اكثر بان يشارك حمليتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اضناف لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو اومانعة الجمع اوحقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

٩٦ قوله بناء

٩٧ قوله ينتج كلما

٩٦ قوله متحدة

تنبيه

بعض وبها فى الكل * فالصنف الاوّل يشترط انتاجه بكون المشاركة
منتجة مشتملة على شرائط الانتاج فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة
الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة
ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحملية واحدة مشاركة لجزء واحد
كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما اوفردا وكل منقسم زوج
ينتج اما ان يكون هذا زوجا اوفردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما
متعدّدة ان كانت المشاركة متعدّدة بان يشارك حملية واحدة لجزئين فصاعدا
او حمليات متعدّدة لجزء واحد اولمتعدّد فحينئذ هو باعتبار كل مشاركة
قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا
قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات
ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فمؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء
كان عدد الحمليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر اواقل منها كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة
قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما اوهذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
بعض الزوج كما او بعض الفرد كما اواكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار
التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون
هذا العدد منقسما اولا منقسما وكل منقسم زوج وكل لامنقسم فرد
وكل لامنقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج اوفرد
وقولنا هذا اما زوج اوكم وقولنا هذا العدد اما زوج اوفرد وكم وربما
يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر فحينئذ تجعل
المتحدتان جزأ واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة اوالجزء الغير
المشارك جزأ آخر منها * والصنف الثانى غير مشروط بكون المشاركة
منتجة لكن ان كانت منتجة ففيما كانت المشاركة واحدة انتج سالبة
جزئية متصلة مقدّمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا
اما ان يكون هذا الجسم حجرا اوشجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون
اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعدّدة انتج متصلات

٩٦ قوله منتجة

٩٦ قوله والا فمؤلفة

٩٦ قوله ينتج

٩٧ قوله انتج

متعددة كذلك كما اذا بدلنا الكبرى فى هذا المثال بقولنا وكل جسم
متحيز ينتج قدلايكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم
شجرا وقدلايكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا
ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة
من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قدلايكون اذا كان بعض الحجر
متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف فى بعض المواد وان لم تكن
متنجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع الحملية منتجة
للجزء المشارك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة
من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اماواحدة ان كانت المشاركة
واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشىء متحيزا او جوهرا مجردا وكل
جسم متحيز ينتج اماان يكون هذا الشىء جسما او جوهرا مجردا او متعددة
ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج
تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج
منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التأليفات
سواء كانت الحملية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا
او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا
اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اماان يكون
الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اماان يكون
الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اماان يكون الاله
الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود
جميع ماذكر فى الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة
فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة فى الاشتراط باستنتاج
الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحملية وحكم مانعة الجمع السالبة
حكم مانعة الخلو الموجبة فى الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن
النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة فالضابط فى نتيجة الصنفين انها
منفصلة تابعة للمنفصلة فى الكم والكيف والجنس اعنى المنفصلة
والنوع اعنى مانعة الخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما

٩٧ قوله للتخلف

٩٧ قوله كقولك

٩٧ قوله وكل

٩٧ قوله وباعتبار

٩٨ قوله اومتعددة

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ماانتجه الصنفان الاوّلان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة والا فلاينتج القسم الخامس مايتركب من المنفصلة والمتصلة وله ايضا ثلثة انواع (النوع الاوّل) مايكون الاوسط جزأ تاما من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة اصناف لان المتصلة اماصغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاوسط امامقدّمها او تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدّمتين وايجاب احديهما وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدّم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الخلو او تاليها ان كانت مانعة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثا كان موجده فاعلا مختارا واما ان يكون موجده فاعلا مختارا اوفاعلا موجبا ينتج اماان يكون العالم حادثا او يكون موجده فاعلا موجبا مانعة الجمع وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو اومقدّمها ان كانت مانعة الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما اماان يكون الليل موجودا اوالارض مضيئة ينتج ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة اوالارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة الخلو (تنبيه) اشترط انتاج الموجبتين بكون الاوسط مقدّم المتصلة في مانعة الخلو اوتاليها في مانعة الجمع اذا التزم موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من نقيض الاصغر وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر ونقيض الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

٤٨قوله بدون ذلك

(موجبة)

موجبة انتج نتيجتى الباقيين وان كانت سالبة فلاينتج شيئا (النوع الثانى) مايكون الاوسط جزأ ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو اومانعة الجمع وكل منهما اماموجبة اوسالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها اوتاليها وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها فى كل منها والكل ينتج نتيجتين احديهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما ان يكون كل حادث ممكنا اويكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيرا فدائما اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى كحكم القياس المركب من الحملية والمتصلة فى الشرائط والنتائج بناء على ان المنفصلة فيه بمنزلة الحملية وباعتبار النتيجة الثانية كحكم القياس المركب من الحملية والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحملية (النوع الثالث) مايكون الاوسط جزأ تاما من احديهما وناقصا من الاخرى فان كان جزأ تاما من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحملية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزأ من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية والمتصلة والمنفصلة مكان الحمليه فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين (فصل) القياس مطلقا ان تألف من مقدمتين فقد يسمى قياسا بسيطا كاكثر الامثلة المتقدمة فى الاقترانى والاستثنائى وان تألف من اكثر منهما فقياسا مركبا وهو اما مركب من اقترانيين فصاعدا اومن استثنائيين فصاعدا

فصل

۴۸ قوله اومن استثنائيين

٩٨ قوله كقولنا هذا

والمؤلف من الاقترانى

٩٨ قوله والا لصدق

وان تألف من الاقترانى

(الباب الخامس

اومن الاقترانى والاستثنائى وعلى كل تقدير هواما موصول النتائج ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة اخرى ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا الشبح جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما مفصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته كقولنا لان هذا الشبح انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقترانى والاستثنائى ان تألف من الاقترانى والاستثنائى الغير المستقيم يسمى عندهم قياسا خلفيا كقولهم لايمكن صدق الشكل الثانى او الثالث بدون صدق نتيجته والا لصدق نقيض النتيجة مع صدق كل من المقدمتين منتظما مع احديهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لماينافى المقدمة الاخرى وكلما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا هذا خلف اى باطل وان تألف من الاقترانى والاستثنائى المستقيم فينبغى ان يسمى قياسا حقيا وان لم يسموه باسم كقولنا كلما كان الشكل الثانى صادقا صدق معه عكس كل من مقدميته منتظما بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج لنتيجته وكلما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق الشكل الثانى حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) فى مواد الادلة اعلم اولا ان طرفى النسبة الخبرية من الوقوع اواللا وقوع ان تساويا عندالعقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى شكا وان ترجح احدهما بنوع من الاذعان والقبول يسمى العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث انقطع احتمال الطرف الآخر بالكلية وثابتا بحيث لايزول بتشكيك المشكك ومطابقا للواقع يسمى يقينا اوغير مطابق فيسمى جهلا مركبا اوغير ثابت فيسمى تقليدا اوغير جازم فيسمى ظنا والعلم المتعلق بنقيض المظنون يسمى وهما وبنقيض المجزوم الذى هوماعدا المظنون تخيلا

(فقد)

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخييل تصوّرات لاتصديقات فالقضية اما يقينية اوتقليدية اومظنونة اومجهولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية اونظرية تكتسب منها *اما البديهيات فست * الاولى الاوّليات وهى التى يحكم بها كل عقل سليم قطعا اى جازما ثابتا بمجرّد تصوّرات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين اوارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء * الثانية المشاهدات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل نار حارّة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوعا اوعطشا اوغضبا وتسمى وجدانيات وهى لاتكون يقينية لمن لم يجدها فى وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس الخفىّ اللازم لتصوّرات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها بمتساويين * الرابعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفىّ حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة المجرّبات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفىّ حاصل دفعة عند تكرّر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهى لاتكون يقينية عند غير المجرّب الا بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس الخفىّ الحاصل دفعة بالحدس الذى هو ملكة الانتقال الدفعىّ من المبادى الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما فى صاحب القوّة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما بممارسة مبادى الحكم كما فى غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفىّ الحاصل دفعة عند تكرّر

---

٩٩ قوله فالقضية
واليقينية
اما البديهيات
٩٩ قوله بمجرّد
والثانية المشاهدات
٩٩ قوله اوكل نار
الثالثة قضايا قياساتها
والرابعة المتواترات
والخامسة المجربات
السادسة الحدسيات
٩٩ قوله بواسطة
١٠٠ قوله ملكة الانتقال
١٠٠ قوله بواسطة

مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده

وهى ايضا لاتكون يقينية لغير المتحدس الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفى اوغيره وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحدس * واما النظريات فهى القضايا التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا واما التقليدية فهى القضية التى يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسماع منه الغير البالغ حد التواتر كحكم من فى شاهق الجبل جزما بوجود الواجب تعالى بلا استدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من شخص اوشخصين وهذه القضية بديهية عند المقلد زعما لانظرية يستدل عليها بخبر الغير للتنافى بين التقليد والاستدلال عليه ولان الاستدلال بخبر الآحاد لايفيد الجزم اصلا * واما الظنيات فهى القضايا المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات واما الجهلية المركبة فهى القضية الكاذبة التى يحكم بها العقل المشوب بالوهم قطعا امابزعم البداهة اوبواسطة الدليل الفاسد مادة اوصورة بزعم البرهان كحكم الحكماء بقدم العالم فبعضها بديهية زعما وبعضها نظرية فالجهليات لاتكون الا كاذبة كما ان اليقينيات لاتكون الا صادقة واما التقليديات والظنيات فبعضهما صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركب الادلة منها سبعة اقسام * منها اليقينيات بديهية كانت او نظرية كما سبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح اوعند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل ولوغير مرتبة الاجزاء اوغير مجتمعة فى الوجود عند المتكلمين واما الحكماء وقد شرطوا فى بطلانه الترتب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه اوبين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة عمن يحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء * ومنها المظنونات كما تقدم * ومنها المخيلات وهى التى يخيل بها ليتاثر نفس السامع قبضا اوبسطا مع

واما النظريات

واما التقليدية

١٠٠ قوله للتنافى

واما الظنيات

واما الجهلية

١٠٠ قوله العقل

ثم القضايا

ومنها المشهورات

١٠٠ قوله كالحكم

ومنها المسلمات

ومنها المقبولات

ومنها المظنونات

ومنها المخيلات

الجزم بكذبها كالحكم بان الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرّة مهوّعة

* ومنها الواهومات وهى القضايا التى يحكم بها الوهم قطعا فى غير المحسوسات قياسا على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله مكان وجهة قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوس اعم مما بالذات اوبالواسطة فالموهومات هى الجهليات وهذه الاقسام السبعة متصادقة اذ قديكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد او المظنون اوالمجهول مشهورا اومسلما اومقبولا وقديكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند اخرى الا ان المقدّمة قد تؤخذ فى الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة اومسلمة اومقبولة الى غيرذلك (فصل فى الصناعات الخمس) الدليل قياسا كان او غيره ان كان جميع مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذى هو اكمل المعارف والافان كان بعض مقدّماته من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز عن ادراك البرهان وماللاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من المقبولات اوالمظنونات من حيث انهما كذلك فيسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطوّاف ينبغى ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغى ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرّهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل النقلىّ والامارة قسم منها * اومن المخيلات من حيث انها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر * لولم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد منتطق * اومن الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقة الضالة الواجب تعالى له مكان وفى جهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة فالدليل الفاسد مادّة اوصورة على اطلاقه سفسطة واعظم منافع معرفتها التوقى عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليط الخصم واسكاته ومن يستعملها فى مقابلة الحكيم

ومنها الوهميات
٩٠٠ قوله اعم مما
٩٠٠ قوله وهذه
فصل الدليل
٩٠٠ قوله ان كان جميع
والا فان كان
او من المقبولات
٩٠٩ قوله ترغيب
او من المخيلات
او من الموهومات
٩٠٩ قوله من حيث
ومن يستعملها

سوفسطائىّ وفى مقابلة الجدلىّ مشاغبىّ واما الغرض من السفسطة فى غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) اقوى العلوم الجازم الثابت ثم الثابت واضعفها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه فى القوّة ولا يفيد مافوقه (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين العقل والنتيجة منه علة لهما فى الذهن والخارج فلمىّ كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا او فى الذهن فقط بان يكون علمه علة لعلمها فقط فانىّ سواء كان معلولا مساويا لها فى الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على النار نهارا اوكانا معلولى علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرّن الجميع اقترانيا او استثنائيا او غيرهما وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فنقلىّ والا فعقلىّ (خاتمة) اسامى العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكة الحاصلة من تكرّر تلك الادراكات فحقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاوّل مجموع المسائل الكثيرة التى تضبطها جهة وحدة ذاتية هى الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هى الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم مايبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه بان يجعل هو او عرضه الذاتىّ او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتىّ اونوعه وهو فى بعض العلوم امر واحد كالكلمة فى الصرف وفى البعض الآخر امور متعدّدة متناسبة فى امر يعتدّ به عند اهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة فى الايصال فى المنطق فمسائل كل فن حمليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها فى ذلك الفن ان كانت نظرية فيؤول بها ماوقع فى كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادى جزأ من العلم تسامحا وهى اما تصورية هى تعريفات الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتعريفات المحمولات التى هى

١٠١ قوله وكل منها

١٠١ قوله ان كان فصل

١٠١ قوله كالاستدلال

او فى الذهن

١٠٢ قوله بان يكون

١٠٢ قوله معلوما مساويا

وايضا

١٠٢ قوله ان توقف

خاتمة

وموضوع كل علم

١٠٢ قوله فمسائل

١٠٢ قوله ان كانت

وقد جعل

١٠٢ قوله تعريفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت أورسوما واما تصديقية هى الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التى تتألف هى منها وتلك القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة اونظرية يذعن بها المتعلم ويقبلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعة اوبالشك والانكار الى ان تتبين فى محلها وتسمى مصادرات ولايجب ان تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر وان لايكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية كما وهم وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام

م

وتلك القضايا

١٠٤ قوله اونظرية يذعن

